قواعد المسؤولية المدنية في مجال تنفيذ العقد الإلكتروني

Rules of Civil Liability in the Field of Electronic Contract Execution

نوي عقيلة أستاذ محاضر . "ب"
جامعة امحمد بوقرة بومرداس
البريد الإلكتروني: a.noui@univ-boumerds.dz

تاريخ الارسال: 2024/03/21	تاريخ القبول: 2024/12/15	تاريخ النشر: 2024/12/20

ملخص

يطرح العقد الالكتروني العديد من الإشكالات كون هذا العقد بعد ما تم إبرامه في البيئة الرقمية فإن تنفيذه قد يتم بنفس طريقة إبرامه، أي في البيئة نفسها أحيانا، أو قد يستدعي الأمر الخروج إلى الواقع الملموس، وهذه المرحلة المتعلقة بتنفيذ العقد الإلكتروني وتماشيا مع الخصوصية التقنية للمعاملة الالكترونية تفرض التزامات على كل من المورد الإلكتروني والمستهلك وفقا لما ينص عليه قانون التجارة الإلكترونية05/18، والإخلال بهذه الالتزامات مهما تمثل شكله في عدم تنفيذ للالتزام أو التأخر في تنفيذه أو تنفيذه بطريقة معيبة، ما من شك أنه يشكل خطأ يلقي على الطرف المخل نوعا من المسؤولية المدنية التي وإن بقيت في جزء من أحكامها تخضع للقواعد العامة إلا أنها تتميز بنوع من الخصوصية التي تقتضيها أهمية هذا العقد.

الكلمات المفتاحية:.العقد الالكتروني،الالتزامات التعاقدية،تنفيذ العقد،الخطأ، المسؤولية.

*المؤلف المرسل:نوي عقيلة

Abstract:

The electronic contract poses many problems because after this contract has been concluded in the digital environment, its implementation may take place in the same way as it was concluded, that is, in the same environment sometimes, or the matter may require going out to the tangible reality, and this stage is related to the implementation of the electronic contract and in line with the technical privacy of the electronic transaction. Obligations are imposed on both the electronic

supplier and the consumer in accordance with what is stipulated in the Electronic Commerce Law, and breach of these obligations, regardless of its form, is failure to implement the obligation, delay in implementing it, or implementing it in a defective manner, there is no doubt that it constitutes a mistake that imposes on the violating party a type of civil liability that Although some of its provisions remain subject to general rules, they are distinguished by a kind of privacy required by the importance of this contract.

Keywords: Execution of the contract; Contractual obligations; Electronic contract; the error; Responsibility.

مقدمة:

نجد المادة السادسة من قانون 05/18 المتعلق بالتجارة الالكترونية تحيلنا فيما يتعلق بتعريف العقد الالكتروني إلى المادة 03 من قانون 02/04 الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية،[1] وبالرجوع إلى نص هذه المادة يتضح أن العقد الالكتروني هو من العقود التي ينفرد فيها المورد الإلكتروني بوضع بنوده وعرضها على المستهلك الإلكتروني فإذا قبلها تم العقد بينهما،

ويتميز العقد الإلكتروني وفق ما أشارت إليه المادة السادسة أعلاه بخصوصية الإبرام عن بعد دون الحضور الفعلي والمتزامن لأطرافه، باللجوء حصريا لتقنية الاتصال الإلكتروني، وفي هذا تسهيلا كبيرا على الأطراف بالمقارنة مع ما يتم عليه الإبرام التقليدي للعقد، حيث يستفيد الأطراف في المعاملات الإلكترونية من ناحية ربح الوقت وتفادي المشقة.

لكن يبقى أن هذا النوع من المعاملات لا يستمر في كامل مراحله عبر الفضاء الإلكتروني وإنما قد يحتاج في مرحلة تنفيذه إلى الانتقال من هذا الفضاء اللاحضوري إلى القضاء الحضوري لمتطلبات يقتضيها تنفيذ بعض الالتزامات، وسواء نفذ العقد الإلكتروني عن بعد أو حضوريا فإنه وفقا للمادة 11 من القانون 05/18 يجب أن يتضمن العرض التجاري على وصف كامل لمختلف مراحل تنفيذ المعاملة الإلكترونية، وهذا تجنبا للإشكالات التي قد يقع فيها الأطراف.

ولذلك سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: **ما هي أهم الالتزامات المتعلقة بتنفيذ العقد الإلكتروني وما هي القواعد التي تنظم المسؤولية المترتبة عن الإخلال بهذه الالتزامات؟**

للإجابة على هذه الإشكالية اعتمدنا تقسيم الدراسة إلى مبحثين اثنين كالتالي:

المبحث الأول: تنفيذ العقد الالكتروني.

المبحث الثاني: المسؤولية الناتجة عن الإخلال بتنفيذ العقد الالكتروني.

المبحث الأول: تنفيذ العقد الالكتروني

إن أغلب العقود الإلكترونية يجري العمل فيها على وجود عقود نموذجية معدة سلفا يقتصر القبول فيها على مجرد التسليم بشروط مدرجة من قبل الموجب وغالبا لا يقبل المناقشة حوله، وهذه الشروط يضع من خلالها أطراف العقد الإلكتروني الإطار القانوني لعملية التسويق السلعي أو الخدماتي أو المعلوماتي المعالجة بلغة الكميوتر.[2] و تنفيذ هذه العملية يستلزم أن يوفي هؤلاء الأطراف بالالتزامات الملقاة على عاتقهم.

لقد أشارت نصوص قانون 05/18 إلى بعض التزامات المورد والمستهلك الناتجة عن العقد الإلكتروني، سواء ما تعلق منها بتكوينه أو تنفيذه، وباعتبار دراستنا تتعلق بهذا الشق الأخير، فإننا سنركز على أهم الالتزامات المسلط عليها الضوء في القانون المذكور والمتمثلة في التزام المورد بتسليم السلعة أو تقديم الخدمة والتزام المستهلك بالوفاء الإلكتروني باعتبارها التزامات أساسية في تنفيذ العقد الإلكتروني.

المطلب الأول: التزام المورد بالتسليم

يعد التسليم من أهم مسائل تنفيذ العقد الالكتروني نظرا لكونه يطرح عديد الإشكالات، فقد يحدث أن يتم خطأ في التسليم بين طرفي العقد الالكتروني، أي المورد والمستهلك أو لا يلتزم المورد باحترام آجال التسليم التي اتفق عليها مع المستهلك أو لا يتقيد بتسليم مطابق لما تم الاتفاق عليه بينهما، سواء من حيث النوعية أو الكمية.

وإذا كان التسليم في العقد الإلكتروني يخضع للقواعد العامة للعقد فهو يتميز بنوع من الخصوصية التي يستمدها من البيئة الإلكترونية التي يبرم فيها، وبالرجوع إلى قانون 05/18 نجده من خلال المادة 13 يفرض وجوب أن يتضمن العقد الإلكتروني شروط وكيفيات التسليم، حيث لم يتكفل هذا القانون بتنظيم شروط التسليم في العقد الإلكتروني والطرق التي يتم بها وإنما ترك ذلك ليتم على شكل بنود عقدية يضعها في الأصل المورد الإلكتروني وفقا لما ورد في نص المادة 12 في فقرتها الثانية.

وفيما يلي نتطرق لدراسة هذا الالتزام من خلال التطرق إلى الحالة التي يتم بها وكيفياته وزمان ومكان تنفيذه.

الفرع الأول: الحالة التي يتم بها التسليم وكيفياته

يحصل التسليم على النحو الذي يتفق مع طبيعة الشيء المبيع، ومعنى ذلك فالتزام المورد الإلكتروني بالتسليم قد يتحقق بالنظر إلى طبيعة محل العقد الإلكتروني المبرم، وهنا نجد أن هذا المحل قد يكون ذو كيان مادي يتماشى مع التسليم العادي للأشياء، وقد يكون ذو كيان معنوي لا يتماشى مع هذا النوع من التسليم بل يستدعي تسليمه اللجوء إلى البيئة الإلكترونية فيتم تسليمه عن بعد، بالإضافة إلى أن المورد الإلكتروني ملزم بتسليم السلعة أو تقديم الخدمة على الشكل الذي تكون عليه عند التعاقد.

أولا: الحالة التي يتم بها التسليم

نصت المادة 21 من قانون 05/18 على وجوب أن تكون السلعة التي يلتزم المورد بتسليمها إلى المستهلك هي نفسها موضوع الطلبية فإذا كان غير ذلك فإنه لا يحق له المطالبة بثمنها أو مصاريف تسليمها، كما عليه أن يلتزم وفقا لنص المادة 23 بأن تكون السلعة موضوع العقد الإلكتروني مطابقة للطلبية المسجلة وبحالة سليمة تحت طائلة مجموعة من الجزاءات وهذا تماشيا مع القواعد العامة للتسليم.

ويندرج ضمن وجوب تسليم محل العقد وفق الطلبية المسجلة مراعاة المورد الإلكتروني حين تسليمه السلعة إلى المستهلك المقدار المتفق عليه، ذلك أنه من المراحل الإلزامية التي تمر عليها طلبية المنتوج أو الخدمة مرحلة التحقق من تفاصيل الطلبية من طرف المستهلك الإلكتروني لا سيما فيما يخص الكميات المطلوبة بغرض تمكينه من تعديل الطلبية أو إلغائها أو تصحيح الأخطاء المحتملة، وفي حال إرسال المورد إلى المستهلك مقدار غير الذي طلبه فإنه لا توجد قواعد خاصة جاء بها قانون 05/18 في هذا الشأن ولذلك يتم إعمال ما ورد في نص المادة 365 من القانون المدني المتعلقة بمعالجة مسألة النقص أو الزيادة في مقدار المبيع.

ثانيا: كيفيات التسليم

التسليم التقليدي:

التسليم في عقد البيع هو وضع المبيع تحت تصرف المشتري بحيث يتمكن من حيازته والانتفاع به دون عائق، فلا بد على المورد الإلكتروني أن يضع السلعة أو الخدمة تحت تصرف المستهلك بشكل يمكن معه أن ينتفع بها، فالتسليم التقليدي يحصل بين المورد والمستهلك بعيدا عن الرقمنة، أي في العالم المحسوس وليس في العالم الإلكتروني.

وليس المقصود من التسليم التقليدي أنه يجب أن يتم التسليم ماديا بين المورد والمستهلك أي تسليم الشيء بذاته، فقد يكون التسليم تقليديا ولكن ليس ماديا، فالمهم هو وضع الشيء تحت التصرف والتمكين من الانتفاع به ولو لم يتم تسلمه تسلما ماديا ما دام

المورد قد أخبر المستهلك بأنه مستعد لتسليمه، وممكن أن يتم الإخبار بوسائل إلكترونية كالرسائل القصيرة عبر الهاتف أو إرسال إيمايل في البريد الإلكتروني، ويعتبر هذا النوع من التسليم تسليما فعليا وهو الذي أخذ به قانون 05/18 في المادة 17حيث أوجب على المورد الإلكتروني أن يطلب من المستهلك توقيع وصل استلام عند التسليم الفعلي للمنتوج.

كما قد يتم التسليم حكما وذلك بمجرد تراضي الطرفين على البيع إذا كان المبيع موجودا تحت يد المشتري قبل البيع أو كان البائع قد استبقى المبيع في حيازته بعد البيع لسبب آخر لا علاقة له بالملكية وفقا للقواعد العامة.

التسليم عن بعد:

إن خصوصية العقد في حد ذاته -كونه يتم عن بعد في عالم لا مادي- لها انعكاسها على طريقة التسليم والوسائل التي يتم بها، حيث ما قد يميز التسليم في العقد الإلكتروني أنه قد يكون هو الآخر عن بعد وبطريقة لا مادية – ذلك في الحالات التي يكون فيها المنتوج رقمي لا يستدعي التسليم المادي- كما في عقود الاشتراك في الانترنت وعقود الاشتراك في بنوك المعلومات وعقود الاعلانات.[3]

يتميز التسليم في هذه الحالة بكونه معنويا بعيدا عن خاصية المادية، ومفهوم اللامادية لا يعني عدم الوجود وإنما اللامادية مرتبطة بمفهوم الرقمنة، فقد يتعلق الأمر ببرامج كمبيوتر وقواعد البيانات أو قطع موسيقية يتم نقلها إلى المتعاقد الكترونيا،[4] أو حجز تذكرة سفر أو حجز غرفة في الفندق في الحالة التي يكون فيها محل العقد الإلكتروني هو أداء خدمة.

وسواء تم التسليم ماديا أو الكترونيا فإن إتمام عملية التسليم يستدعي عوامل أخرى مكانية و زمانية، وهو ما سنتطرق إليه في الفرع الموالي.

الفرع الثاني: مكان وزمان التسليم في العقد الإلكتروني

باعتبار أن التسليم في المعاملات الإلكترونية كما أشرنا إليه قد يتميز بخصوصية في الكيفية التي يتم بها، فلا بد من معرفة ما إذا كانت القواعد العامة المطبقة فيما يتعلق بمكان وزمان التسليم هي نفسها التي تسري على زمان ومكان التسليم في العقد الإلكتروني أم هناك قواعد خاصة يجب إعمالها.

أولا: مكان التسليم في العقد الإلكتروني

بالرجوع إلى القواعد العامة في عقد البيع فإنه وفقا لنص المادة 368 من القانون المدني إذا لم يوجد اتفاق بين طرفي العقد على أن يتم تسليم محل العقد في مكان معين فيعتبر قد

تم تسليمه في مكان وصوله إذا كان من الأشياء المصدرة، فإذا ورد في العقد الإلكتروني بندا يتعلق بتحديد مكان التسليم فإن هذا الأخير هو المكان المتفق عليه، فإذا لم يكن موجودا ضمن شروط التسليم التي يجب أن يتضمنها العقد الإلكتروني ما يتعلق بتحديد مكان التسليم فإنه يتم إعمال حكم التسليم في عقد البيع بصفة عامة، فإذا أرسل المورد الإلكتروني المنتوج إلى المستهلك سواء يدا بيد أو عبر البريد فإن موطن المستهلك الذي يصله فيه المنتوج هو مكان التسليم الذي يعتد به.

ونتيجة للرقمنة التي أصبح معها العالم قرية صغيرة، أصبح تنفيذ المعاملات إلكترونيا لا يعترف إن صح التعبير بمكان تنفيذ الالتزام، فقد يستطيع المستهلك الإلكتروني أن يتسلم محل العقد المتفق عليه سواء كان منتوجا أو خدمة عبر البريد الإلكتروني فلا يكون لوصول المنتوج أو الخدمة عبر هذه الوسيلة الإلكترونية مكانا محدد.

ولما كان مكان التسليم هو مكان وصول السلعة إلى المستهلك طبقا للقواعد العامة فإنه قد يستغرق وصولها مدة معينة طويلة كانت أم قصيرة، فإذا هلكت قبل وصولها إليه فإن هلاكها يكون قد تم قبل تسليمها فتكون تبعة هلاكها على المورد الإلكتروني تطبيقا للقواعد العامة، حيث تقضي المادة 396 من القانون المدني بارتباط تبعة هلاك الشيء المبيع بالتسليم وليس بانتقال الملكية.

وتكون نفقات التسليم على عاتق المدين به أي المورد الإلكتروني، ما لم يتم الاتفاق على غير ذلك فيتحمل المستهلك تلك النفقات، كأن يتم الاتفاق على أن يدفع المستهلك مصاريف النقل، كما قد يندرج وفقا لنص المادة 11 من قانون 05/18 ضمن نفقات تسليم المنتوج أو تقديم الخدمة بطريقة إلكترونية ما يعرف بتكلفة استخدام وسائل الاتصالات الإلكترونية عندما تحتسب على أساس آخر غير التعريفات المعمول بها.

ثانيا: زمان التسليم في العقد الإلكتروني

مثله مثل مكان التسليم قد يتحدد زمان التسليم في العقد الإلكتروني ضمن بنود العقد، إما بتحديد تاريخ معين يتم فيه التسليم أو بتحديد مدة معينة، فإذا لم يتضمن العقد مثل هذا البند يعتبر التسليم قد تم فور إبرام العقد، فيكون المورد الإلكتروني باعتباره مدينا بالتسليم اتجاه المستهلك ملزما بتسليم السلعة أو تقديم الخدمة محل العقد بمجرد نشوء هذا الالتزام في ذمته.

ونجد وفقا لنص المادتين 11 و 13 من قانون 05/18 أنه تم صراحة ذكر وجوب تحديد آجال التسليم وموعده عند تقديم المورد الإلكتروني لعرضه، بينما اكتفى فيما يتعلق بما

يجب أن يتضمنه العقد الإلكتروني بعبارة شروط التسليم بصفة عامة، وكان من المفروض حماية للمستهلك من مشاكل التأخر في قيام المورد الإلكتروني بتسليم السلعة أو الخدمة محل العقد أن يلزم المورد صراحة بوجوب تضمينه آجال التسليم ضمن بنود العقد باعتبار هذا الأخير ملزما له أكثر من العرض التجاري الإلكتروني، خاصة وأنه أعطى للمستهلك الإلكتروني في حالة عد احترام المورد للبيانات التي يجب أن يتضمنها العقد الإلكتروني حق إبطال العقد مع التعويض عما قد يكون أصابه من ضرر.

المطلب الثاني: التزام المستهلك بالوفاء بالثمن في العقد الإلكتروني

يعد الوفاء بالثمن من أهم التزامات المستهلك الإلكتروني، وبناء على المادة 12 من قانون 05/18 فإن ذلك يكون بمجرد إبرام العقد أي حين تأكيد المستهلك الإلكتروني للطلبية التي قدمها، حيث يتم تكوين العقد في هذه المرحلة الأخيرة من المراحل التي تمر بها طلبية منتوج أو خدمة، ونشير في هذا الصدد إلى تباين الأحكام التي جاء بها هذا القانون حيث ورد في نص المادة 2/15 منه أن الطلبية المسبقة تتحول إلى طلبية مؤكدة بصفة ضمنية بمجرد توفر المنتوج في المخزن أي دون الحاجة لتأكيدها من طرف المستهلك الإلكتروني.

وهذه الحالة التي يتم فيها الوفاء بالثمن المتفق عليه في العقد بمجرد إبرامه يفترض معها أن المنتوج متوفر في المخزن، فوفقا لنص المادة 15من القانون السابق ذكره لا يمكن أن تكون الطلبية المسبقة محل دفع إلا في حالة توفر المنتوج في المخزن، فإذا تم دفع الثمن ولم يكن المنتوج متوفرا فيجب على المورد الالكتروني إرجاعه في هذه الحالة. كل هذا ما لم ما لم يوجد اتفاق على أن يتم الدفع في وقت آخر استنادا لنص المادة 16 من نفس القانون، فقد يتم الاتفاق بين المورد والمستهلك على أن يتم دفع سعر المنتوج أو الخدمة حين التسليم وفقا لنص المادة 27 .

هذا ويسقط عن المستهلك الإلكتروني التزامه بالوفاء بالثمن في الحالة التي يسلم فيها المورد الإلكتروني منتوجا أو خدمة لم يتم طلبها من طرفه استنادا لنص المادة 21، ولا بد أن يتم تحديد السعر برقم معين وقد يكون سعرا إجماليا أو وحدويا وفي حال تعذر ذلك يتم بيان طريقة حساب السعر. والثمن الذي يكون محل الالتزام هو سعر المنتوج أو الخدمة محل العقد مع احتساب الرسوم حسب ما تقضي به المادة 11.

وكما سبق ذكره بخصوص التزام المورد الالكتروني بالتسليم من أنه قد يتم الوفاء بهذا الالتزام حسب طبيعة السلعة محل العقد، إما خارج البيئة الرقمية بالالتقاء المحسوس بين طرفي العقد الإلكتروني، وإما يتم تنفيذ هذا الالتزام بنفس طريقة إبرام العقد أي بالنمط

الالكتروني، وتبعا لذلك تتحدد طريقة وفاء المستهلك الالكتروني بالتزامه بدفع الثمن فيتم تنفيذه هو الآخر إما عن قرب أو عن بعد، ولقد خصص قانون 05/18 الفصل السادس لمسألة الدفع الإلكتروني الذي نتناوله من خلال التعريف به وبيان وسائله.

الفرع الأول: تعريف الدفع الالكتروني

تعرف تقنية الدفع الإلكتروني بأنها "عملية تحويل الأموال في الأساس ثمنا لسلعة أو خدمة، بطريقة رقمية باستخدام أجهزة الكمبيوتر وإرسال البيانات عبر خط تليفوني أو شبكة ما أو أية طريقة لإرسال البيانات" ، وعرفها المجلس الإقتصادي الفرنسي بانها" مجموعة التقنيات الإعلامية المغناطيسية أو الإلكترونية...الخ تسمح بنحويل الأموال دون دعامة ورقية والتي ينتج عنها علاقة ثلاثية ما بين البنك، البائع والمستهلك".[5]

والحداثة في النقود الإلكترونية لا تعتمد على صفة الإلكترونية بل على عنصرين جديدين هما: ميكانيزم الدفع وأثر مصطلح النقود الإلكترونية الذي يشمل نوعين من الأنظمة مختلفين كليا نظام دفع نقدي ونظام دفع غير نقدي، و للدفع الإلكتروني عدة مزايا تتمثل في توسيع نطاق الخدمات المصرفية عالميا وانخفاض التكلفة، بالإضافة إلى سهولة الإستخدام ،[6]

الفرع الثاني: وسائل الدفع الإلكتروني

يتم الوفاء الالكتروني من طرف المستهلك بعدة وسائل مخصصة لهذا الشأن، فوسيلة الدفع الإلكتروني هي كل وسيلة دفع مرخص بها طبقا للتشريع المعمول به تمكن صاحبها من القيام بالدفع عن قرب أو عن بعد عبر منظومة الكترونية،[7] ويستلزم قيامها توفر شروط من بينها توفير نظام مصرفي لإتمام عمليات الدفع وتسهيلها وتوفير الإمكانيات الفنية والتقنية لتسهيل هذه العمليات،[8] ومن بين الوسائل المستعملة نجد:

البطاقات المصرفية: هناك من عرفها على أنها " بطاقات تصدر بواسطة مؤسسات مالية باسم أحد الأشخاص، وتقوم بوظيفتي الوفاء والائتمان، أي أن حاملها يملك إمكانية تتابع سداد المبالغ التي استخدمها من الاعتماد المفتوح من جانب مصدر البطاقة" [9] ومن أهم البطاقات البنكية بطاقات الدفع، بطاقات الائتمان، بطاقات الصرف البنكي، البطاقات الذكية وغيرها.[10]

الشيك الإلكتروني: هو عبارة عن بيانات يرسلها المشتري إلى البائع عن طريق البريد الإلكتروني وتتضمن هذه البيانات مبلغ الشيك واسم المستفيد ومن أصدر الشيك وتوقيعه، وباستيفاء الشيك الإلكتروني ببياناته يكتسب حجية الشيك الورقي في الإثبات، وإن الغالب في

التعامل أن يلجأ الطرفان إلى طرف ثالث يختص بتقديم الشيكات الإلكترونية،[11] ولذلك يمكن تعريفه على أنه" محرر ثلاثي معالج الكترونيا يشكل كلي أو جزئي يتضمن أمرا من شخص يسمى الساحب إلى البنك المسحوب عليه بأن يدفع مبلغا من النقود لإذن شخص ثالث يسمى المستفيد" .[12]

ومهما كانت الوسيلة المستعملة في الدفع الإلكتروني فإنه يتم وفقا لما ورد في المواد 27 و28و 29 من قانون 05/18 من خلال منصات دفع مخصصة لذلك منشأة ومستغلة حصريا من طرف بنك أو بريد الجزائر ولضمان استجابتها لمتطلبات التشغيل البيني وسرية البيانات وسلامتها وأمن تبادلها يتولى بنك الجزائر رقابتها، ولتأمين عملية الدفع الإلكتروني فإنه لا بد من استعمال نظام تصديق الكتروني للوصل بين موقع الانترنت الخاص بالمورد الإلكتروني ومنصة الدفع.

المبحث الثاني: المسؤولية عن تنفيذ العقد الالكتروني

إن المسؤولية الإلكترونية العقدية في إطار تنفيذ المعاملة الإلكترونية قد تكون في الغالب مسؤولية شخصية إذا كان العقد المبرم بين المتعامل الإلكتروني والمستهلك عقدا صحيحا لم يلتزم المتعاقد بتنفيذ ما نشأ عنه من التزامات، سواء كان عدم التنفيذ كلي أو جزئي، أو أن المتعاقد أساء تنفيذ ما أشخاص آخرين من قبل المتعاقد لتنفيذ التزاماته العقدية فتسببوا بضرر عند قيامهم بتنفيذ التزم به، ويستوي في ذلك أن يكون عدم تنفيذ المدين للالتزام عن عمد أو عن إهمال، كما قد تكون مسؤولية عقدية عن فعل الغير إذا تم استخدام العقد أو بسببه. ونسلط الضوء في هذا المقام على دراسة الخطأ في تنفيذ العقد الإلكتروني والمسؤولية المترتبة عن ذلك.

المطلب الأول: الخطأ في تنفيذ العقد الإلكتروني

في مجال التعاملات الإلكترونية يقصد بالخطأ الإلكتروني تقصير في سلوك الإنسان لا يقع من شخص يقظ وجد في نفس الظروف الخارجية التي أحاطت بالمسؤول، وأن الخطأ العقدي الإلكتروني يتمثل في عدم تنفيذ المتعاقد لالتزامه الناشئ عن العقد أو التأخير في تنفيذه،[13] ولتحديد الخطأ لا بد من الرجوع إلى طبيعة الالتزام أو مضمونه.

الفرع الأول: تحديد الخطأ في العقد الإلكتروني بالنظر إلى طبيعة الالتزام

إن الخطأ العقدي بصفة عامة يتحدد بحسب طبيعة الالتزام ما إذا كان التزاما بتحقيق نتيجة أو التزاما ببذل عناية، فإذا كان الأول استوجب تحقيق نتيجة معينة حددها العقد، فإذا تخلف المدين عن تحقيق هذه النتيجة يكون قد أخل بالتزامه فيتحقق الخطأ العقدي

وتقوم على عاتقه المسؤولية العقدية، وإذا كان الثاني استوجب قيام المدين بعمل معين وبذل العناية الكافية لتحقيق الغاية المنشودة.[14]

وبالنظر إلى طبيعة الالتزامات في المعاملات الإلكترونية نجد أن محلها يتسم كقاعدة إما بتسليم شيء أو تقديم خدمة، ولا شك أن الالتزام بتسليم شيء أو سلعة هو التزام بتحقيق نتيجة حيث يلتزم المدين بالتسليم في الميعاد والمكان وطبقا للمواصفات المحددة، أما إذا كان محل العقد هو تقديم خدمة فإن الأمر يختلف بحسب نوع الخدمة فهناك خدمات يلتزم مقدمها بتحقيق نتيجة ما لم يتحفظ سلفا بأنه يبذل العناية لتحقيق أفضل خدمة ممكنة لعملائه، وهذا ما يحدث غالبا.

وينبغي في عقود تقديم الخدمات أن يكون الالتزام فيها بتحقيق نتيجة بحسب ما اتجهت إليه إرادة المتعاقدين من جهة وبذل العناية المعتادة على ضوء التقنيات الحديثة يجعل النتيجة فيها مؤكدة من جهة أخرى، أما تقاعس الشركات عن زيادة النفقات اللازمة لتحديث معداتها لا يعفيها من الالتزام بتحقيق نتيجة حتى ولو تحفظت، حيث يبطل هذا التحفظ كشرط للإعفاء من المسؤولية لأنه يتسم بالتعسف في مواجهة المستهلك في عقد يتسم بصفة الإذعان.[15]

الفرع الثاني: تحديد الخطأ في العقد الإلكتروني بالنظر إلى مضمون الالتزام

قد يتحدد الخطأ العقدي للمورد الإلكتروني مقدم الخدمة بالنظر إلى مداها ومضمونها، فالالتزام بتقديم خدمة يعد التزاما مستمرا ينفذ خلال فترة من الزمن فيكون على المورد الالتزام بتقديم النصح حول كل ما من شأنه أن يؤدي إلى رفع مستوى الخدمة والالتزام بالتحذير من كل ما من شأنه الإضرار بمصالحه كلفت انتباهه إلى خطر استخدام البرامج المعلوماتية إلا بأسلوب محدد وعدم إساءة استخدام المعلومات،[16] ويوضح ذلك من خلال العقد المبرم بينهما والذي يكون ملزما بإرسال نسخة إلكترونية منه إلى المستهلك الإلكتروني، ولا شك أن الإخلال بهذه الالتزامات يثير المسؤولية العقدية.

أما عن خطأ المورد الإلكتروني فيما يتعلق بالتزامه بالتسليم فهو يتحقق بمجرد عدم تنفيذه لهذا الالتزام في الميعاد والمكان وطبقا للمواصفات المحددة باعتبار عدم التنفيذ بهذا الشكل هو عدم وصول للنتيجة المطلوب تحقيقها وهذا يكفي لتحقيق خطأ المورد الإلكتروني الذي يتجلى في تسليمه منتوجا أو خدمة لم يتم طلبها من طرف المستهلك الإلكتروني، أو عدم احترامه لآجال التسليم أو تسليمه لغرض غير مطابق للطلبية أو منتوج معيب.

و باعتبار أن التزام المورد الإلكتروني بتأدية الخدمة أو تسليم السلعة هو جوهر العقد الإلكتروني بصفة عامة، فإنه وبالإضافة إلى ذلك يتحقق الخطأ العقدي للمورد الإلكتروني في كل حالة يخل فيها بالتزاماته العقدية حسب طبيعة العقد المبرم بينه وبين المستهلك الإلكتروني.

ونشير إلى أن قانون 05/18 قد أشار في المواد من 20 إلى 23 منه إلى التزامات تقع على عاتق المورد الإلكتروني بمناسبة تنفيذه للعقد، يعد الإخلال بها مرتبا للمسؤولية باعتبارها من قواعد حماية المستهلك، حيث يكون ملزما بإعداد فاتورة وتسليمها للمستهلك وملزما بالمطابقة وبضمان الصلاحية، وقد شملناها بالدراسة ضمن الالتزام الرئيسي بالتسليم لما لها من ارتباط وثيق به، وسنبين لاحقا المسؤولية المترتبة عن الإخلال بها.

وباعتبار أن العقد الإلكتروني يرتب التزامات على عاتق كل من المورد والمستهلك، فإنه بالنسبة لهذا الأخير يعد الوفاء بالثمن هو التزامه الرئيسي، وبالتالي عند الإخلال بأحكام هذا الالتزام يتحقق الخطأ العقدي من جانبه سواء الأحكام التي نظمها القانون أو التي اتفق عليها الطرفين وهي الشائع التعامل بها باعتبار أن أغلب أحكام الوفاء بالثمن في العقود التقليدية وكذلك الشأن بالنسبة للعقود الإلكترونية تخضع للقواعد المكملة التي يتفق عليها الطرفين في العقد، وقد سبق الإشارة إليها في معرض دراسة التزام المستهلك بالدفع الإلكتروني.

المطلب الثاني: مسؤولية أطراف العقد الإلكتروني

لقد أولى المشرع من خلال نصوص قانون 05/18 أهمية لجانب المسؤولية المترتبة على طرفي العقد الإلكتروني، وسنتطرق فيما يلي إلى مسؤولية المورد الإلكتروني التي تميزت بخصائص وجزاءات تترتب في حالة إخلال هذا الأخير بالتزاماته ثم نتطرق إلى دراسة المسؤولية المترتبة على عاتق المستهلك.

الفرع الأول: مسؤولية المورد الإلكتروني

لقد خصص المشرع الفصل الخامس من قانون 05/18 إلى مسؤوليات المورد الإلكتروني ويتضح من خلال النصوص الواردة فيه أن المشرع شدد من مسؤولية المورد الإلكتروني حيث اعتبرها مسؤولية بقوة القانون، وجعل من المورد المسؤول الأول حتى في حالة عدم التنفيذ الحسن للالتزامات العقدية من طرف غيره من مؤدي الخدمات، حيث لا يعتبر الخطأ العقدي من طرف هؤلاء سببا معفيا له من المسؤولية اتجاه المستهلك الإلكتروني، كما نص على مجموعة من الجزاءات في حالة إخلال المورد بالتزاماته العقدية.

أولا: خصوصية مسؤولية المورد الإلكتروني.

1- مسؤولية بقوة القانون:

إن اعتبار العقد الإلكتروني من عقود الإذعان وارتباطه بالطرف المستهلك جعل المسؤولية الناتجة عن تنفيذه خاصة من جانب الطرف القوي وهو المورد الإلكتروني مسؤولية مفترضة بقوة القانون، وهذا ما ورد في نص المادة 18 من قانون 05/18 " بعد إبرام العقد الإلكتروني يصبح المورد الإلكتروني مسؤولا بقوة القانون أمام المستهلك الإلكتروني ....."

إن افتراض المسؤولية يتفق مع المبادئ العامة في المسؤولية العقدية عندما يكون التزام المدين هو التزام بتحقيق نتيجة،[17] وبهذا يكون المشرع قد أزال كل لبس حول انطباق قرينة المسؤولية المفترضة على المورد الإلكتروني، فالمسؤولية عن حسن تنفيذ الالتزامات المترتبة على العقد الإلكتروني مفترضة في جانبه.

2- مسؤولية تضامنية:

إذا كان التضامن هو مبدأ عام في المسؤولية التقصيرية،[18] فإنه في المسؤولية العقدية يكون بناء على اتفاق أو نص القانون،[19] ولقد ورد في نص فيما يتعلق بمسؤولية المورد الإلكتروني" بعد إبرام العقد الإلكتروني، يصبح المورد الإلكتروني مسؤولا بقوة القانون أمام المستهلك الإلكتروني عن حسن تنفيذ الالتزامات المترتبة على هذا العقد ، دون المساس بحقه في الرجوع ضدهم".

وتطبيقا لهذا نص المشرع في المادة 18 من قانون 05/18 على أن المورد الإلكتروني يعتبر المسؤول الأول في مواجهة المستهلك الإلكتروني نتيجة عدم التنفيذ الحسن للالتزامات العقدية المترتبة عن العقد الالكتروني سواء تم تنفيذها من قبله أو من قبل مؤدي خدمات آخرين، فلقد تم اعتماد المسؤولية التعاقبية في مجال المعاملات الإلكترونية، فبجانب العاقدين في العقد الالكتروني توجد أطراف عديدة تعمل بجانبهما لمساعدتهما، وهذه خصوصية ينفرد بها العقد الإلكتروني، حيث لا يقتصر الأمر على وجود العاقدين فقط بل يوجد مؤدي خدمات آخرين مثل موفر الاتصال، الوسيط المالي، الشاحن و السمسار.[20]

إن المورد الإلكتروني إن كان بإمكانه أن يمارس دعاوى عليهم وفقا لما ورد في النص المذكور إلا أنه من غير الممكن أن يبطل دعوى المستهلك ضده على أساس أن الخطأ يرجع إلى أحد هؤلاء،[21] فإذا رفع المستهلك دعواه في مواجهة المورد فإن لهذا الأخير أن يدخل إلى جانبه

بقية المتدخلين أو يمارس ضدهم دعوى الرجوع،[22] فافتراض المسؤولية يكون في جانبهم جميعا مما يعني أن مسؤولية العقدية اتجاه المستهلك هي مسؤولية تضامنية.

ولقد جاء في تقرير رسمي حول شبكة الانترنت أعدته لجنة وزارية ترأستها السيدة بيرون ايزابيل فالك بتكليف من وزيري البريد والاتصالات والثقافة الفرنسيين في عام 1996 أن نظام المسؤولية التعاقبية له ايجابيات أكيدة منها أن ضحايا الفعل الضار يكونون دائما في موقع القادر على العثور على المسؤول لا سيما في شبكة دولية مفتوحة ومتجاورة الحدود كالانترنت، كما أن أوتوماتيكية مبدأ التسلسلية في المسؤولية تساعد في وضع آلية مبسطة ومعروفة مسبقا يمكن للقاضي تطبيقها بسهولة متجنبا الآثار الإجراءات القضائية الطويلة.[23]

إن انعكاسات الصفة التضامنية في مسؤولية المورد الإلكتروني تلقي ضلالها على الجانب المتعلق بنفي هذا الأخير المسؤولية عن نفسه، فبالرجوع إلى قانون 05/18 نجد الفقرة الثانية من المادة 18 تمنح للمورد الإلكتروني إمكانية التحلل من كامل مسؤولياته أو جزء منها إذا أثبت أن عدم التنفيذ أو سوءه يعود إلى المستهلك الإلكتروني أو إلى قوة قاهرة، من دون الأخذ بعين الاعتبار خطأ الغير مع أنه وفقا لنص المادة 127 من القانون المدني يعد من إحدى حالات السبب الأجنبي.

إذن لم يعتبر المشرع خطأ مؤدي الخدمات الآخرين المتدخلين في تنفيذ الالتزامات الناتجة عن العقد الإلكتروني سببا أجنبيا معفيا لمسؤولية المورد الإلكتروني، بل يبقى مسؤولا أمام المستهلك عن عدم التنفيذ الحسن للالتزامات التعاقدية من قبل هؤلاء، وإنما أعطى له الحق في الرجوع عليهم فقط في حال ثبوت مسؤولياتهم، فبعد أن قرر المشرع صراحة مبدأ الافتراض استنادا إلى ما ورد في المادة 18 من خلال التأكيد على مسؤولية المورد الإلكتروني اتجاه المستهلك وإضفاء الصفة التضامنية على هذه المسؤولية، ورد أن التخلص من هذه المسؤولية لا يكون إلا في حالة إثبات عدم انتساب الخطأ إليه من خلال إثبات خطأ المستهلك أو القوة القاهرة.

ثانيا: الجزاءات المترتبة عن إخلال المورد الإلكتروني بالتزاماته

تضمن قانون 05/18 عدة جزاءات تتعلق بإخلال المورد الإلكتروني بالتزامه الرئيسي بالتسليم وأداء الخدمة موضوع العقد الإلكتروني، وهي بمثابة إعمال للقواعد العامة والقواعد الخاصة بحماية المستهلك، ويتم بالتزامه بالتسليم الذي يتحقق بمجرد عدم إتمامه

أو التأخير فيه أو إتمامه بطريقة معيبة، بعض النصوص التي تضمنت مجموعة إعمالها إما بتنفيذ المورد لالتزامه عينا وإما عن طريق التنفيذ بمقابل.

نجد فيما يتعلق بإخلال المورد من الجزاءات، حيث ورد في المادة 22 أن للمستهلك حق المطالبة بالتعويض عن الضرر الذي لحقه من جراء التأخير في التسليم مع وجوب رد المبلغ المدفوع ونفقات إعادة إرسال المنتوج خلال 15 يوم ابتداء من تاريخ استلامه وذلك مقابل أن يقوم المستهلك بإعادة إرساله خلال أربعة أيام عمل من تاريخ التسليم الفعلي له استنادا إلى وصل الاستلام الموقع من طرف المستهلك حين تسليم المنتوج أو تأدية الخدمة الذي يجب على المورد تسليم نسخة منه إلى المستهلك.

أما في حالة تسليم غرض غير مطابق للطلبية أو تسليم معيب فإنه طبقا لنص المادة 23 يترتب عن المورد أن يقوم بتسليم جديد للمنتوج موافق للطلبية أو إصلاح العيب الموجود في المنتوج أو استبداله بمنتوج آخر، مقابل إرجاع المستهلك للسلعة في غلافها الأصلي خلال أربعة أيام من تاريخ التسليم الفعلي لها وفي حالة ما إذا كان ذلك غير ممكن يتم إلغاء الطلبية مع تعويض المستهلك في عن الضرر اللاحق به مع إرجاع المبالغ المدفوعة خلال 15 يوم ابتداء من تاريخ استلامه المنتوج.

كما نجد نص المادة 21 يشير إلى حالة تسليم منتوج أو خدمة لم يتم طلبها من المستهلك فإنه لا يحق له المطالبة بالثمن ومصاريف التسليم، أما في حالة المطالبة فطبقا للقواعد العامة فإنه في العقود الملزمة للجانبين إذا لم يوف أحد المتعاقدين بالتزامه جاز للطرف الآخر بعد إعذار المدين أن يطالب بالتنفيذ العيني أو بالفسخ مع التعويض في الحالتين إن كان له مقتضى طبقا لنص المادة 119 من القانون المدني الجزائري.

الفرع الثاني: مسؤولية المستهلك الإلكتروني

لم يرد فيما بتعلق بمسؤولية المستهلك الإلكتروني عن تنفيذ العقد قواعد خاصة في قانون 05/18 حيث اكتفى هذا الأخير بالإشارة إلى التزام المستهلك بدفع الثمن والتوقيع على وصل الاستلام، ذلك لأن هذا القانون جاء في مجمله نحو حماية المستهلك الإلكتروني باعتباره الطرف الضعيف في العقد الالكتروني في مواجهة المورد الذي حرص المشرع على بيان مسؤولياته، ولذلك فإنه يتم إعمال القواعد العامة بشأن إخلال المستهلك بالتزاماته العقدية خاصة ما يتعلق بالتزامه بدفع الثمن باعتباره التزام جوهري في العقد من جهة ومناط القيام بالالتزام المقابل من جهة أخرى.

فـإذا أخـل المسـتهلك بالتزاماتـه جـاز مطالبتـه بتنفيـذ التزامـه عينـا، وإلا فللمـورد أن يسـتعمل حقـه في الحـبس أو الـدفع بعـدم التنفيـذ أي حـبس المـورد للسـلعة ويمتنـع عـن أداء الخدمة حتى يتم دفع المقابل،[24] وفي حالة الضرر يتم اللجوء إلى إنهاء العقد بإرادة الطرفين معا أو بالإرادة المنفردة أو الشرط الصريح الفاسخ، حيث يحرص المورد على تضمين العقد شرطا يخوله الحق في إنهاء العقد بالإرادة المنفردة عند إخلال المستهلك بالتزامه، بل وبمجرد الرغبة في تغيير شروط التعاقد كرفع مقابل السلعة أو الخدمة مثلا،[25] وقد ورد في المادة 13 من قانون 05/18 الإشارة إلى شروط فسخ العقد الإلكتروني التي يجب أن يتضمنها هذا الأخير والتي ينفرد المورد بوضعها باعتبار العقد الإلكتروني من عقود الإذعان، وفي كل الحالات للمورد الإلكتروني أن يطالب بالتعويض عما أصابه من ضرر نتيجة إساءة تنفيذ المستهلك لالتزاماته العقدية.

خاتمة:

في ختام هدا البحث نصل إلى أن تنفيذ العقد الالكتروني يفرض على طرفيه التزامات تحكمها أحيانا القواعد العامة لتنفيذ العقد التقليدي، وأحيانا أخرى ونظرا للطبيعة الخاصة لهذا العقد فإن تنفيذ هذه الالتزامات يحتاج إلى نوع من الخصوصية يتماشى والبيئة التي تم إبرامه فيها، وأي تقاعس من أطراف العقد الإلكتروني في تنفيذ التزاماتهما يتولد عنه خطأ عقدي يلقي على عاتقهما المسؤولية.

ولتحديد هذا الخطأ لا بد من الرجوع إلى طبيعة الالتزام أو مضمونه، سواء تعلق الأمر بالتزامات المورد الإلكتروني أو التزامات المستهلك، وباعتبار هذا الأخير هو الطرف الضعيف في العقد فإنه وبالإضافة إلى أن التزام المورد الإلكتروني بتأدية الخدمة أو تسليم السلعة هو جوهر العقد الإلكتروني بصفة عامة إلا أن قانون 05/18 قد أشار إلى التزامات أخرى تقع على عاتق المورد الإلكتروني بمناسبة تنفيذه للعقد يعد الإخلال بها مرتبا للمسؤولية باعتبارها من قواعد حماية المستهلك.

لقد أولى المشرع من خلال نصوص قانون 05/18 أهمية لهذه المسؤولية المترتبة عن طرفي العقد الإلكتروني في حالة الإخلال بالتزاماتهما، فكون العقد الإلكتروني عقد إذعان مرتبط بالطرف المستهلك نتج عنه أن المسؤولية الناتجة عن تنفيذه خاصة من جانب الطرف المحترف ألا وهو المورد الإلكتروني مسؤولية مفترضة بقوة القانون وبهذا يكون المشرع قد أزال كل لبس حول انطباق قرينة المسؤولية المفترضة على المورد الإلكتروني، كما أن تميز العقد الإلكتروني بكونه لا يقتصر على وجود العاقدين فقط، بل توجد أطراف عديدة تعمل

بجانبهما لمساعدتهما من بين هؤلاء مؤدي خدمات آخرين مثل موفر الاتصال والوسيط المالي والشاحن والسمسار جعل من مسؤولية المورد مسؤولية تضامنية.

كما تميزت هذه المسؤولية بالتضييق في حالات السبب الأجنبي، حيث أن تحلل المورد من هذه المسؤولية لا يكون إلا في حالة إثبات عدم انتساب الخطأ إليه من خلال إثبات خطأ المستهلك أو القوة القاهرة من دون الأخذ بعين الاعتبار خطأ الغير الذي يعد وفقا لنص المادة 127 من القانون المدني إحدى حالات السبب الأجنبي، بالإضافة إلى تنوع الجزاءات المفروضة على طرفي العقد الإلكتروني عند الإخلال بالتزاماتهما، فهي بمثابة إعمال للقواعد العامة وأيضا القواعد الخاصة بحماية المستهلك.

الهوامش:

[1] قانون 05/18 مؤرخ في 10 ماي 2018، الجريدة الرسمية العدد 28 المؤرخة في 16 ماي 2018، وقانون 02/04 مؤرخ في 23 جوان 2004، الجريدة الرسمية العدد 41 المؤرخة في 27 جوان2004.

[2] رضا وهدان، النظام القانوني للعقد الإلكتروني والمسؤولية عن الاعتداءات الإلكترونية، دراسة مقارنة في القوانين الوطنية وقانون الأونسيترال النموذجي والفقه الإسلامي، ط الأولى، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، ص66،67.

[3] ضاري تمران طلاق الشمري، الجوانب القانونية لتنفيذ وإثبات العقد الإلكتروني، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد ديسمبر 2017، ص 79.

[4] المرجع السابق، ص 80.

[5] بوعزة هداية، النظام القانوني للدفع الإلكتروني-دراسة مقارنة- رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2019/2018، ص 26.

[6] دحية رباب، أثر التطور التكنولوجي على انظمة ووسائل الدفع مع الإشارة إلى حالة الجزائر-دراسة تحليلية-جامعة الجزائر3ئ، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2020/2019، ص40،41.

[7] المادة 06 من قانون 05/18.

[8] ضاري تمران طلاق الشمري، المرجع السابق ص 85.

[9] حواف عبد الصمد، النظام القانوني لوسائل الدفع الإلكتروني، رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014، ص 98.

[10] محمد حسين منصور، المسؤولية الإلكترونية، دار الجامعة الجديدة ، 2007، ص 106.

[11] عبد الفتاح محمود كيلاني، المسؤولية المدنية الناشئة عن المعاملات الإلكترونية عبر الانترنت، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2011، ص94.

[12] حواف عبد الصمد، مرجع سابق، ص 66.

[13] عبد الفتاح محمود كيلاني، المرجع السابق، ص 107.

[14] مصطفى العوجي، القانون المدني، الجزء الثاني، المسؤولية المدنية، ط السادسة 2019 منشورات الحلبي الحقوقية، ص 35، 37.

[15] محمد حسين منصور، المرجع السابق، ص 72، 73.

[16] المرجع السابق، ص 79، 80.

[17] المرجع السابق، ص 157.

[18] انظر المادة 126 من القانون المدني.

[19]انظر المادة 217 من القانون المدني.

[20]رضا متولي وهددان، المرجع السابق، ص 26، 27.

[21] Daniel Sizaire , La Vente d'immeuble à construire, Juris-class construction, 1991, p 5.

[22] Marianne Faure-abbad, L'essentiel du Droit de la construction, Gualino éditeur, 2010. , p 44.

[23] عايد رجا الخلايلة، المسؤولية التقصيرية الإلكترونية، دراسة مقارنة، ط الأولى، 2009، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص 307.

[24] محمد حسين منصور، المرجع السابق، ص 100.

[25] المرجع نفسه، ص 77، 78.